مناقشة مشروعه في مجلس النواب ليهاجم وزير الخارجية جورج شولتس، لعدم تحركه، بسرعة، لغلق المكتبين. وبعد غلق المكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن، طالب ريغان بتوقيع مذكرة تقضي بغلق مكتب بعثة المراقبة الخاصة لـ م.ت.ف. في الامم المتحدة، داعياً الى «اخراس صوت هذه المنظمة في اميركا»، وزاعماً ان «الامم المتحدة سمحت لبعثة م.ت.ف. بفتح مكتبها، كخطوة منها لمجاملة الولايات المتحدة، وبالتالي فانه لا يوجد شيء غير قانوني في المطالبة بانهاء هذه المجاملة بسبب رفض تلك المنظمة التخلي عن سياساتها ' الارهابية' تجاه الاميركيين»(١٠).

والواضح ان كيمب اما يعاني من جهل مطبق، أو يتعمد اظهار هذا الجهل، بوجود اتفاقية بين اميركا والامم المتحدة تسمى «اتفاقية المقر»، موقعة العام ١٩٤٧، وتنص، صراحة، على الزام اميركا بعدم وضع أية عقبات امام المدعوين، أو الاعضاء، للحضور الى مقر الامم المتحدة، وهو ما ينطبق على م.ت.ف. كعضو مراقب في المنظمة الدولية منذ العام ١٩٧٤.

والملاحظ انه لم يصدر عن كيمب أي تعليق على القمع الاسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية؛ بل وانتقد موقف الامتناع الاميركي عن التصويت في مجلس الامن على القرار ٦٠٥ (١١).

ولا يعرف عن القس بات روبرتسون، الذي يركز في حملته الانتخابية، على القضايا الاجتماعية والاخلاقية، مواقف واضحة تجاه قضية فلسطين. لكن من المعروف عنه انه يساهم، بصفة اساسية، في دعم محطة اذاعية دينية موالية لأسرائيل في جنوب لبنان، باللغتين العربية والانكليزية(١٢).

اما حاكم ولاية ديلاوير السابق، بيير دوربونت، فيتبنى مواقف في السياسة الخارجية عموماً مؤيدة لسياسة ريغان؛ لكنه لم يعلن موقفاً محدداً تجاه قضية فلسطين، وان كان شارك في انتقاد الامتناع الاميركي عن التصويت في مجلس الامن على القرار ٦٠٥ (١٣).

ومن بين المتسابقين الجمهوريين الثلاثة الذين انسحبوا من السباق كان الكسندر هيغ اوضحهم تأييداً لأسرائيل، استمراراً لممارساته العملية عندما كان وزيراً للخارجية الاميركية عامي ١٩٨١ ١٩٨٢، وأبرزها اعطاؤه الضوء الاخضر للغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢.

المتسابقون الديمقراطيون وقضية فلسطين

مرّ الحزب الديمقراطي، منذ تأسيسه، بمراحل متباينة عدة، في ما يتعلق بموقفه من سلطات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، حتى انتهى، منذ الحرب العالمية الاولى، الى تبني موقف التوسع في الحكومة الفيدرالية، وانصاف الاقليات المحرومة، وخاصة الزنوج، الامر الذي جعله بمثابة حزب الاقليات في الولايات المتحدة، بما في ذلك الاقلية اليهودية. ولذلك نجد ان المتسابقين الديمقراطيين يتحمسون، بوضوح، في سعيهم الى كسب اصوات اليهود والحصول على دعمهم المالي(١٤). وابرز مثال على ذلك، في الحملة الحالية، دعوة غاري هارت المبكرة الى نقل السفارة الاميركية من تل ـ ابيب الى القدس، والتي سارع المتسابقون الآخرون، جميعهم، الى تبنّيها، باستثناء جيسي جاكسون. والطريف ان هارت، الذي انسحب ثم عاد الى السباق، الهادف الى الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، هو المتسابق الوحيد الذي يحتفظ بموقف واضح تجاه قضية فلسطين. فكان هارت ضمن الـ ٥١ عضواً في مجلس الشيوخ الذين وقعوا على مذكرة العام ١٩٨٤، وتطالب بحرمان اية دولة عربية لا تتفاوض مع اسرائيل من شراء اسلحة اميركية متقدمة. وفي حملته الانتخابية العام ١٩٨٤، أبدى هارت تأييداً لأسرائيل غير مسبوق في تاريخ الانتخابات الاميركية منذ ١٩٤٨. فقد أعد